

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

### الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٢٦

الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

بمسؤولياته الجسام بحسم عظيم، خاصة في مجال إصلاح الأمم المتحدة. ونحن نشجعه على مواصلة عمله بنفس الروح الدينامية لكي يكيف منظماتنا وفقا للاحتياجات الحاضرة والمقبلة لعالمنا المتغير.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

#### المناقشة العامة

وتجتمع الجمعية العامة في وقت تمر فيه المنظمة بفترة انتقالية معقدة تبرز عدة أسئلة. وعلى الرغم من ذلك، تؤمن غينيا - بيساو بقدرة المنظمة والدول الأعضاء على تحديد سياسات جديدة وإنشاء هيكل مناسب للتصدي للتحديات الجديدة التي تفرضها المشاكل الدولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول بعد ظهر اليوم هو معالي السيد فرناندو دلفيم دا سيلفا، وزير الخارجية والتعاون لغينيا - بيساو، وأعطيه الكلمة.

وأثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أعاد زعماء العالم كله، رسمياً، توكيد طبيعة الدور الذي لا غنى عنه للمنظمة. وكذلك الحاجة إلى إصلاح المنظمة وتحديثها. والإعلان التاريخي الذي صدر في ذلك الوقت يجب أن يظل يشكل الأساس لعمل المنظمة، إذ أنه يضع إطاراً لعمل عالمي مركّز على مبادئ الميثاق ومثله العليا.

السيد دا سيلفا (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية، والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): أود أن أهنئكم، سيدي، باسم بلدي، غينيا - بيساو، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة، وأن أجدد ثقتنا في قدرتكم على إدارة أعمال الدورة الحالية بنجاح. ولكم أن تتأكدوا من استعداد وفد غينيا - بيساو للتعاون معكم.

وبالتالي، نرحب بمبادرات الإصلاح الهامة التي اتخذها الأمين العام، والتي يرى وفد بلدي أنها جديدة بتأييد الدول الأعضاء.

وأود أيضاً أن أثنى ثناءً مستحقاً عن جدارة على سلفكم السفير غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا، للطريقة المبتكرة والبنّاءة التي اضطلع بها بمهمته.

كما أود توجيه التهاني إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام، الذي اضطلع، منذ توليه أسمى منصب في المنظمة،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

هناك صوب استعادة السلام وتحقيق المصالحة الوطنية، ونشجع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على بذل الجهود اللازمة لإتمام المهام التي نص عليها بروتوكول لوساكا.

وفي بوروندي، وجمهورية الكونغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، يجب أن يسود الحوار في عملية البحث عن حلول للمشاكل التي تواجهها هذه البلدان.

وفي سيراليون ينبغي للأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، دعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية لإعادة الحكومة المنتخبة بطريقة ديمقراطية.

وفي ليبيريا، نرحب بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وبعودة السلام. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المعونة للتعمير ولتوطيد السلام والديمقراطية في ذلك البلد.

وننتقل إلى الصحراء الغربية، حيث ترحب غينيا - بيساو بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بين مختلف الأطراف، ونأمل أن يؤدي هذا التفاهم الجديد إلى حل حاسم لهذه المسألة من خلال إجراء استفتاء لتقرير المصير.

والجزءات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا عام ١٩٩٢ تؤثر تأثيرا خطيرا على الأفراد الأبرياء. وغينيا - بيساو تشجع الأطراف المعنية على البحث عن حل عادل لهذه المسألة عن طريق المفاوضات. والمقترحات المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية جدية باهتمام المجتمع الدولي.

وقد أدت الأحداث التي وقعت مؤخرا في الشرق الأوسط إلى إضعاف عملية السلام. ونحن نحث دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مواصلة حوارهما لاستعادة مناخ الثقة، وهو أمر أساسي لإقامة سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

ومما يشغلنا أيضا السير البطيء في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. ونحن نناشد مختلف الأطراف أن يظهروا تصميمًا أكبر على حسم هذا الصراع.

في تيمور الشرقية، لا تزال تؤيد المفاوضات التي أجريت تحت رعاية الأمين العام لإيجاد حل عادل وقطعي لهذه المسألة.

ويرى وفد بلدي أن توسيع عضوية مجلس الأمن وإضفاء الصبغة الديمقراطية عليه، من الأمور ذات الأولوية أيضا. فهذه الهيئة الهامة يجب أن تعبر، في كل من تشكيلها وقراراتها، عن شواغل كل الأعضاء، وينبغي أن تحظى بقاعدة أكثر شفافية وبتمثيل جغرافي أكثر إنصافا.

ولهذا، فإننا، تمشيا مع إعلان هراري لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، نرى أن أفريقيا يجب أن تحصل على مقعدين دائمين في مجلس الأمن، بنفس مزايا الأعضاء الحاليين.

وبالمثل، نرى أن ترشيحات اليابان وألمانيا والبرازيل للعضوية الدائمة في مجلس الأمن ترشيحات جدية بالاهتمام الجاد من جانب غينيا - بيساو، وذلك دون مساس بالمقترحات الأخرى المطروحة أمامنا للنظر فيها.

وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور حاسم في الشؤون الدولية منذ إنشائها. ومع ذلك، فإن التحديات التي نواجهها ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين تحديات لم يسبق لها مثيل وهي تستوجب بذل جهود أكبر من جانب المنظمة وكل أعضائها، وبخاصة للبحث عن حل للمشاكل المالية، الذي هو شرط لا بد منه لإحراز تقدم فعال في عملية الإصلاح.

وعلى الرغم من التزام المنظمة بالسلم والأمن الدوليين، لا تزال الصراعات والحروب بين الأشقاء مستعرة في مختلف أنحاء العالم، مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح وتشريد ضخم للمجموعات السكانية وإلى سيل متدفق من اللاجئين. وللأسف، فإن أفريقيا ما زالت تزخر بالأمثلة المفضعة لهذه الكوارث. وخطورة هذه الأزمات التي تقع في قارتنا دفعت مجلس الأمن إلى تكريس اجتماع وزاري للنظر في هذه المشاكل في ٢٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام في محاولة لتحليل أسبابها واقتراح حلول مناسبة.

فضلا عن الصراعات الناشئة في أنغولا وبوروندي ورواندا والصومال، هناك توترات وأزمات جديدة في سيراليون وجمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالنسبة لأنغولا، وهي بلد تحتفظ غينيا - بيساو بعلاقات صداقة وثيقة معه، نحن نرحب بالتقدم المحرز

إن الحظر المفروض على كوبا لا يزال يلحق أضراراً جسيمة بشعب ذلك البلد وبعملية التنمية فيه. ونناشد الأطراف اتخاذ الخطوات الضرورية لإيجاد حل قطعي مرضٍ لهذه المشكلة.

وباسم حكومتنا، نود أن نعرب ثانية عن اقتناعنا بأن جمهورية الصين في تايوان تستحق أن تستعيد مكانها الصحيح في الأمم المتحدة على أساس احترام مبدأ العالمية وتساوي الدول في السيادة. إن جمهورية الصين في تايوان، وهي بلد ديمقراطي يزيد عدد سكانه على ٢٠ مليون نسمة وحقق تقدماً هائلاً في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وفيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان الأساسية، هي اليوم واقع لا يمكن تجاهله. وستكون إعادة انضمام جمهورية الصين إلى الأمم المتحدة وإلى جميع وكالاتها المتخصصة عاملاً هاماً لتحقيق السلام والاستقرار والتعاون الدولي.

ولما كنا نعي حقيقة أن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، يلعبان دوراً رئيسياً في صون السلم والأمن الدوليين، فإننا نعلق أهمية خاصة على الهيئات الإقليمية فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وتسويتها.

وفي منطقتنا دون الإقليمية، ما فتئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تدير، بنجاح لم يسبق له مثيل، الأزمة في ليبيريا من خلال إنشاء ونشر فريق الرصد التابع للجماعة. وتستحق الخطوات التي اتخذت من خلال آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها أن تذكر بشكل خاص. ونظراً لضخامة وتعقيد المشاكل التي تحتاج إلى حل، فإن هذا الجهاز بحاجة إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي ليتمكن من إكمال مهمته.

وفي هذا السياق، نعتقد أن أي نهج لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية على منع المنازعات وإدارتها وتسويتها يجب أن يدعم. وبالتالي، فإننا نرحب باهتمام بالمبادرة المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا العظمى في هذا الميدان تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية.

ترحب غينيا - بيساو باعتماد مشروع اتفاقية في أوسلو للإزالة التامة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، ونحث جميع البلدان على الانضمام إليها ليتسنى دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

إن استمرار الفقر الذي لا يطاق في العالم، ولا سيما في أفريقيا، يتطلب مواصلة تعبئة المجتمع الدولي ووضع سياسة متماسكة داخل الهيئات الدولية لمجابهة المشاكل الرئيسية للتنمية. ونظر لأن عدد البلدان الأقل نمواً في القارة الأفريقية أكبر منه في أية قارة أخرى في العالم، فإن اعتماد الجمعية العامة مؤخراً خطة للتنمية يستأثر بكبير اهتمامنا.

وكما قال السيد جوا برناردو فييرا، رئيس جمهورية غينيا - بيساو، أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة:

"أدعو إلى ... زيادة تنسيق جهودنا من أجل بناء منظمة عالمية قادرة على وقاية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وإعطاء الأكثر فقرا والأكثر ضعفا أسبابا حقيقية للأمل، ومن ثم تحافظ على المصالح المشتركة للبشرية." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٦، ص ٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد داوا تسيرينغ، وزير الشؤون الخارجية في بوتان.

السيد تسيرينغ (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أنقل إلى جميع الممثلين خالص تحيات صاحب الجلالة جيغمي سينغي وانغتشوك، ملك بوتان، وأطيب تمنياته بنجاح الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم عن تهانئي القلبية على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع، منصب رئاسة الجمعية العامة. وإننا لعلى ثقة بأنكم، بفضل خبرتكم الشخصية الواسعة ومعرفتكم المتعمقة بشؤون الأمم المتحدة، ستقودون مداولاتنا في هذه الدورة الهامة إلى نتيجة مثمرة.

وأود أن أعرب عن عميق تقديرنا للسفير غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا، على الطريقة الشجاعة والمبدعة التي أدار بها أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأوجه تحية خاصة للأمين العام، السيد كوفي عنان، على قيادته النشطة لمنظمتنا. كما أود أن أهنيئه على تقريره الشامل عن إصلاح الأمم المتحدة، وأن أعرب عن تقديرنا للمنسق التنفيذي للإصلاح ولفريقه على مساهمتهم القيّمة.

يسود شعور واسع النطاق بأن هذه الدورة للجمعية العامة هي دورة إصلاح الأمم المتحدة. وبالتالي سأقتصر في ملاحظاتي على هذا الموضوع. إن مسألة إصلاح الأمم المتحدة ليست مسألة جديدة، بل هي بالفعل موضوع مناقشات مستمرة. ونحن نتشاطر الرأي القائل بضرورة اتخاذ خطوات ملموسة هذا العام، تمكّنا من التغلب على

لا تزال أفريقيا تعاني من الآثار السلبية لمشاكل الدين الخارجي، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وصعوبة وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية وتناقص الاستثمار. فضلا عن ذلك، أدت آثار عولمة الاقتصاد وتخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إضعاف قدرة البلدان الأفريقية على مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بنجاح. كما أن مبادرات نادي باريس والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتخفيف عبء الدين - وهي مبادرات أفادت بالفعل بعض البلدان الأفريقية - تلبى شواغلنا، وتأمّل غينيا - بيساو أن تتمكن في القريب العاجل من الاستفادة منها.

إن احترام حقوق الإنسان الأساسية وممارستها بالكامل عاملان من عوامل الحرية والسلام ويضمنان الاستقرار الداخلي. ولا تزال غينيا - بيساو، التي تسلم بأهمية سلامة الحكم والديمقراطية التعددية ودولة القانون، تعمل في سبيل الحفاظ على القيم الجوهرية لكرامة الفرد وتنميته الكاملة بسلاسة. وفي هذا الصدد، نود أن نهنيئ السيدة ماري روبنسون على تعيينها الجيد التوقيت في وظيفة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ونتمنى لها كل نجاح في أداء مهامها وتدعو جميع الدول الأعضاء لتقديم ما تحتاج إليه من دعم.

إن الاستخدام الرشيد لموارد عالمنا الطبيعية وحماية البيئة مسؤولية تقع، بدرجات متفاوتة، على عاتق جميع بني البشر. وقد حددت غينيا - بيساو، مع شركائها، استراتيجية للتنمية المستدامة تحترم التوازن الإيكولوجي. ونتائج استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المخيبة للآمال في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه الماضي، دليل واضح على أن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يكون أكثر التزاما بتحديد سياسات يتفق عليها لحماية البيئة.

إن تحقيق مثل الأمم المتحدة العليا التي تتوق إليها شعوبنا، والحاجة إلى إصلاح وتحديث منظمتنا، والجهود التعاونية الدولية، جميعها مواضيع لتفكيرنا المشترك ونستلهم منها التزامنا المستمر. والحقيقة، أن منظمتنا تبقى، في ضوء تحديات السنوات الأخيرة من القرن العشرين، تجسدا لأعظم آمال شعوبنا في مستقبل حافل بالتقدم والرفاه والعدالة الاجتماعية والتفاهم بين جميع الشعوب.

الحالية ما زالت قائمة وستستخدم، دون شك، للتفاعل مع الأمانة العامة، فينبغي إيجاد آليات تمكّن العضوية العامة من التفاعل مع الشعب الجديدة بعد تشكيلها.

ونرى أن منصب نائب الأمين العام المنشأ حديثاً منصب ضروري بالنظر إلى العدد الهائل من المسؤوليات الواقعة في الوقت الراهن على عاتق الأمين العام. إلا أن دور نائب الأمين العام ينبغي أن يعرف بوضوح في الإطار الأوسع لمصالح المنظمة.

وفيما يتعلق باقتراح إعادة تركيز أعمال الجمعية العامة نفسها، نرى أنه اقتراح شيق ونؤيده بالكامل. فالمناقشات المطولة التي تجري في الجمعية العامة وفي لجان عديدة، إضافة إلى العدد الكبير من المسائل والقرارات، تتجاوز بكثير قدرة الكثير من البلدان الأعضاء الصغيرة على التعامل معها. ونحن نؤيد معالجة مسائل مواضيعية، سواء في الجلسات العامة أو في اللجان، أثناء الدورات السنوية.

ونؤيد كذلك الرأي القائل بأن متابعة جميع المؤتمرات العالمية ينبغي ربطها على النحو الواجب بعمل الجمعية العامة. كما أن القرارات وغيرها من المقررات التي تتخذها الجمعية العامة لا بد من تنظيمها بطريقة تجعلها ذات تأثير مباشر على عمل الأمانة العامة، بما يوفر الإرشاد والتوجيه في آن واحد.

وفريق التنمية المقترح الذي تم تشكيله، والذي يكفل زيادة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة الإنمائية الرئيسية الثلاث، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فهو يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لأغلبية البلدان النامية الصغيرة التي تزودها أنشطة هذه الوكالات بدعم ملموس. ولا مفر من التسليم بأن التنسيق بين هذه الوكالات الثلاث يجب أن يدعم البرامج الجاري تنفيذها والتي توصلت إليها هذه الوكالات مع فرادى البلدان، وإنه من الضروري إجراء التغييرات دون إلحاق أي خلل بالبرامج الحالية سواء من الناحية المالية أو من ناحية البرمجة.

وبوصفنا بلدا استفاد كثيرا من أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، نعرب عن امتناننا لهذه الوكالات ولسائر هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على المساعدات التي أسدتها لبلدي. إن التجارب التي تعيشها بوتان والعديد من البلدان النامية الصغيرة تبين بجلاء أن

الشعور بعدم اليقين، والتركيز على التحديات الهامة الأخرى التي تواجه منظماتنا.

وقبل الشروع في مهمة إصلاح الأمم المتحدة، من المهم أن نفهم أولا ما الذي تعنيه الأمم المتحدة لمختلف الدول الأعضاء. والأمم المتحدة، بالتأكيد، لا مثيل لها في التاريخ بصفتها محفلا للحوار والتعاون الدوليين، وكذلك لصون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإنها بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء الكبرى، لا تمثل سوى أداة من عدة أدوات تسعى بها لتحقيق مصالحها الوطنية. أما بالنسبة للبلدان الأعضاء الصغرى فلا تزال الأمم المتحدة هي المنظمة الأساسية المسؤولة عن حماية سيادتها والتعبير عنها. كما أن بلدانا كثيرة منها تعتمد اعتمادا كبيرا على الأمم المتحدة في النهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا، فإن أي إصلاح للأمم المتحدة يجب أن يأخذ في الحسبان احتياجات وتطلعات أغلبية أعضائها، وهي الدول النامية الصغيرة. ولا بد من أن تكون الأمم المتحدة قادرة على حماية الاستقلال السياسي لدولها الأعضاء الصغيرة، ودعم تنميتها الاجتماعية والاقتصادية لتمكينها من الوفاء بتطلعاتها إلى السلام والتنمية بمنأى عن ضغوط أو تدخلات خارجية لا لزوم لها.

واقترح الإصلاح الذي قدمه الأمين العام هو اقتراح له مغزاه من حيث أنه لم يلتمس آراء الدول الأعضاء فحسب، بل أنه أيضا أخذ في الحسبان وجهات نظر موظفي الأمم المتحدة، لأن التغييرات من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على وظائفهم ومسؤولياتهم. وفي رأينا أن هذا الجهد المبذول لإشراك الدول الأعضاء وكذلك موظفي الأمم المتحدة سيهيئ مناخا ملائما لمناقشة الإصلاحات وتنفيذها فيما بعد.

ومن الواضح، بالنسبة لهذه الإصلاحات، أن هناك مجالات تقع في نطاق ولاية الأمين العام. ونرى أن الإصلاحات التي تمضي قدما بالفعل في بعض المجالات يجب أن يُسمح لها بالاستمرار. ونجد ميزة في دمج شعب مختلفة داخل أمانة الأمم المتحدة في مجموعات تختص بالمجالات الأساسية مثل السلم والأمن، والشؤون الإنسانية، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان. كما نرى أن آليات التنسيق والتخطيط المختلفة التي يجري إنشاؤها ضمن هذه المجموعات العريضة الجديدة ضرورية ومفيدة أيضا.

ونتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام عن التدابير التي يتخذها لتنفيذ التغييرات التنظيمية الواقعة في إطار اختصاصاته. ومع أن الجمعية العامة وبعض آليات التشاور

الجديدة. وعلى أساس المعايير الموضوعية نعتقد أن اليابان، بوصفها واحدة من أهم القوى الاقتصادية والسياسية في العالم اليوم، أهل للعضوية الدائمة. وفيما بين البلدان النامية، تستأهل حالة الهند النظر فيها بشكل جدي بغرض منحها العضوية الدائمة استنادا إلى ضخامة عدد سكانها - ذلك أن واحدا من بين كل ستة أشخاص تقريبا في عالمنا هندي - وإمكاناتها الاقتصادية العظيمة، بالإضافة إلى حقيقة أن الهند اضطلعت بدور ناشط في جميع أنشطة الأمم المتحدة. ويجب مواصلة النقاش بشأن التوسيع، وينبغي لنا ألا تروعا في ذلك الطبيعة المعقّدة للموضوع. ونحن لا نزال على ثقة من أنه يمكن إيجاد حل مبكر ومنصف.

ونأمل أن يُنجز إصلاح الأمم المتحدة وتجديد الأمم المتحدة في السنتين المتبقيتين من هذا القرن، حتى نتمكن خلال الدورة الألفية للجمعية العامة، في العام ٢٠٠٠، من التركيز على ما للبشرية من رؤى وطموحات في القرن الحادي والعشرين.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن وزير خارجية سورينام، معالي السيد إيرول غلن سنايدرز.

**السيد سنايدرز** (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوالي بالنيابة عن وفد سورينام أن أبدأ بتهنئتكم سيدي لانتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وأنا مقتنع من أن مداولاتنا ستكون مثمرة في ظل قيادتكم الحكيمة والقديرة. كما أعرب عن تقديرنا للطريقة الممتازة التي ترأس بها سلفكم، السفير غزالي اسماعيل، الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

وأنتهز أيضا هذه الفرصة لأعبر عن عميق إعجابنا وامتناننا للقيادة الدينامية التي أظهرها الأمين العام، السيد كوفي عنان، في سعيه إلى تحقيق الأهداف النبيلة لهذه الهيئة العالمية الفريدة في هذه الحقبة التي تواجه فيها البشرية تحديات وفرصا جديدة. إننا نحیی جهوده الرامية إلى جعل منظماتنا تتمشى على نحو أفضل مع ما يفرضه زمننا من مطالب ملحة.

عندما نعرب عن مشاعر التضامن التي نكنها للبلدان الأقل حظا في العالم، إنما نعرب أيضا عن تعاطفنا مع حكومة جزيرة مونتسيرات الشقيقة وشعبها في معاناتهما من آثار كارثة جيولوجية حلّت بهما في هذه الأيام العصيبة من تاريخهما. إن الدعم الهام الذي قدمته بلدان

هناك حاجة مستمرة إلى دور هذه الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يؤدي التنسيق الأفضل، داخل فريق التنمية وعلى المستوى الميداني، في تنفيذ أنشطتها، إلى حصولها على دعم مالي معزز من مجتمع المانحين.

واقترح الأمين العام بإنشاء لجنة وزارية رفيعة المستوى لاستعراض عمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى وعلاقتها بالجمعية العامة والأمانة، اقترح أتى في وقته المناسب. ذلك أن أعمال الوكالات المتخصصة يتسم بأهمية قصوى، وقد حان الوقت لاستعراض أساليب عملها وأنشطتها بما يكفل تحسين التزامان في جميع برامج الأمم المتحدة.

ولن يتسنى بذل جميع الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وإعادة الحيوية إليها ما لم تكن تنعم بوضع مالي سليم. يجب أن تعود إلى الأمم المتحدة عافيتها المالية. كما يجب على جميع الأعضاء أن يعملوا بجد تحقيقا لهذا الهدف. ورحب باقتراح الأمين العام الذي يدعو إلى إنشاء صندوق استئماني دوار لتبئة ما تحتاج إليه المنظمة من تمويل. إلا أنه يجب تلبية الاحتياج الأول بتسديد الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء. وفي هذا الخصوص، نرى أنه يجب مواصلة المفاوضات بشأن جدول الأنصبة المقررة والخروج منها بحل في وقت مبكر بطريقة تقبل بها جميع الدول الأعضاء. ونعتقد أيضا اعتقادا راسخا أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية للمنظمة من خلال الدفع غير المشروط لأنصبتها المقررة كاملة وفي الوقت اللازم. ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تستحدث وسائل أكثر دينامية لإدارة الصناديق، بما في ذلك الإفادة من الأسواق المالية بحصافة. وينبغي إعادة النظر في جميع القيود القانونية التي تحول دون اتباع إدارة كهذه.

وتبقى عضوية مجلس الأمن واحدة من أهم المسائل المتصلة بإصلاح الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن المناقشات الدائرة بشأن هذه المسألة، المنطلقة أصلا من مسلمات معقّدة وغير متكافئة بشكل جذري، أدت إلى الصعوبات التي نواجهها حاليا. إلا أن الوضع الراهن لا يعود بالنفع على السواد الأعظم من الدول الأعضاء. وتؤيد بوتان تأييدا كاملا موقف حركة بلدان عدم الانحياز الذي يدعو إلى وجوب توسيع العضوية الدائمة بحيث تشمل البلدان المتقدمة النمو والنامية، وإلى ضرورة زيادة عدد المقاعد غير الدائمة. ويجب على هذا التوسيع أن يراعي الاحتياجات الأمنية الجديدة والمعايير الموضوعية لاختيار من سيكون أقدر على الاضطلاع بالمسؤوليات

تقوية المؤسسات المحلية القائمة على المبادرة الفردية، بهدف كفالة الاستقرار السياسي وتشجيع النمو الاقتصادي المنصف.

وإذ نضع في الاعتبار ما أشير إليه بأنه الجانب المظلم من عملية العولمة، ورغبة في تجنب التهميش أو خلق فئة خارج نطاق الاقتصاد العالمي، من المحتمل أن نواصل الاعتراف بالاقتصادات الصغيرة الهشة الضعيفة لبلدان منطقة الكاريبي، من بينها سورينام، وتلك الموجودة في مناطق أخرى من العالم. وهذا ينبغي أن يكفل إيلاءها معاملة خاصة خلال فترة انتقالية ستحتاج فيها إلى استثناءات وإعفاءات وترتيبات انتقالية أخرى في السياق الأوسع لتحرير التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي.

ومن ثم، تعلق الحكومة السورينامية أهمية خاصة على إعلان مبادئ بريدجتاون الصادر في أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن التعاون بين الجماعة الكاريبية والولايات المتحدة في الرد على التحديات التي تفرضها الألفية الجديدة على منطقتنا، وهي تتطلع إلى تنفيذ سريع لخطة العمل الملحقة بالإعلان. ونحن أيضا نعلق أهمية كبرى على تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتتطلع إلى دورة الاستعراض التي ستعقد عام ١٩٩٨ للجنة المعنية بالتنمية المستدامة بشأن الفصول والمسائل الهامة في برنامج العمل.

وحكومة سورينام ترحب بالنداء الذي وجهته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات من أجل التزام دولي متجدد منسق باستراتيجية استشرافية للقرن الحادي والعشرين، وتحقيقا لهذا الغرض، عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتلك الدورة ستعد استراتيجية عالمية لمكافحة المخدرات وطرقا جديدة لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في الكفاح ضد مشكلة المخدرات العالمية النطاق، التي تقوض بشكل خاص الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لدول نامية صغيرة كثيرة.

لئن كانت سورينام لا تعتبر بلدا منتجا للمخدرات، فإنها مصابة بهذا الوبال عن طريق منتجين من خارج البلاد يسيئون استخدام أراضيها كنقطة انتقال بالمخدرات إلى بلدان أخرى، حيث يخلق توفر المخدرات واستخدامها على نطاق واسع سوقا كبيرة مربحة تهدد رفاة الكثيرين وتزيد طمع قلة قليلة.

ولكي نعرب عن عزمنا على استئصال هذا الشر من أراضينا، سنشارك البلدان المجاورة في تنسيق

الاتحاد الكاريبي، ضمن إمكانياتها المحدودة، إلى مونتسيرات لمساعدتها في التخفيف من آلامها، يستأهل التقدير ويستحق أن يقتدى به الآخرون. لذلك أنتهز هذه الفرصة لأناشد البلدان الأخرى الوفاء بالتزاماتها الأدبية تجاه المحتاجين من أشقائنا وشقيقاتنا.

في سياق نظام اقتصادي عالمي يتزايد تكاملا وتعقيدا، نظام قائم على الإنتاج والتوزيع، وتحرير التجارة وعولمة الأسواق المالية، تكمن قوة الدفع الرئيسية للاستراتيجية الإنمائية التي تتبعها حكومة جمهورية سورينام في إعادة إحياء قدرتها على الإنتاج والتصدير وتعزيزها بوصفها المحركين الرئيسيين للنمو، وفي المحافظة في الوقت نفسه على الاستقرار المالي والنقدي.

واستجابة للحاجة إلى تنوع قاعدة التصدير الاقتصادية، كرس قدر كبير من الزخم هذا العام لتوسيع قطاع التعدين عن طريق افتتاح مصفى النفط مؤخرا الذي سيمكّن بلدي من تلبية طلبه المحلي على النفط الثقيل، وعن طريق مباشرة العمليات الجديدة لتعدين الذهب والاستغلال التجاري للرواسب المعدنية الأخرى. وعلاوة على ذلك، باشرنا العمل في بناء جسرين هامين. وبناء هذين الجسرين، إضافة إلى تأهيل البنية التحتية الحيوية، التي تشمل طرق المواصلات في المنطقة الساحلية وطرقا أخرى داخل البلد، وبدء تشغيل خط نقل بحري مع البلد المجاور لنا، جمهورية غيانا التعاونية، سيتسنى توفير فرص جديدة للتجارة، وبناء المساكن، والنقل، والسياحة، والعمالة في سورينام.

غالبا ما يُقال إن إحراز التقدم في بناء ديمقراطيات دائمة واقتصادات السوق القوية كثيرا ما يتهدده النمو البطيء والمؤسسات الضعيفة والفقر وعدم المساواة في توزيع الثروة. وبالمثل، يمكن للصعوبات الاقتصادية المستمرة التي تواجهها أغلبية الناس أن تلحق ضررا في مصداقية الحكومات الديمقراطية. لذلك، فإن مكافحة الفقر والظلم الاجتماعي هي أعظم تحد تواجهه حكومة سورينام.

وفي الكفاح الذي نخوضه بلا كلل كأمة صغيرة، من أجل تحقيق أهداف تنمية تتمحور حول الشعب، ستواصل الحكومة الحالية مساعيها، ضمن القيود الدولية التي تفرضها التنمية المستدامة وحماية البيئة، من أجل زيادة الفعالية المحلية والقدرة التنافسية الدولية في مجالات الزراعة والإنتاج والتصنيع والتصدير وكذلك من أجل

إن إصلاح مجلس الأمن ينبغي ليس فقط أن يجعل عضوية المجلس أكثر تمثيلاً وأكثر مشروعية، بل أيضاً أن يعزز شفافيته وانفتاحه تجاه الدول الأعضاء الأخرى وغير الأعضاء حتى ينقل رسالته الهامة بطريقة أكثر تضخيماً وفعالية. ومن ثم، نرحب بالتدابير التي اتخذها المجلس مؤخراً لتحسين شفافيته.

إن الحكومة الحالية في سورينام تتخذ موقفاً يقضي بشمول بلدان الكاريبي وأمريكا اللاتينية في توسيع للمجلس يتفق عليه في سياق مبادئ التوزيع الجغرافي العادل والمساواة السيادية للدول. وينبغي للإصلاح ألا يسفر عن معاملة تمييزية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. كما نعتبر كأجزاء لا تتجزأ من إصلاح مجلس الأمن توسيعه، وإصلاح أساليب عمله ومسألة حق النقض. إن حق النقض ينبغي أن يقتصر على المسائل الواقعة تحت الفصل السابع من الميثاق.

إن العولمة المتزايدة وظهور تحديات وتهديدات جديدة يتطلبان تعاوناً وثيقاً بين الدول على مستوى عالمي. ومما يتسم بأهمية قصوى في هذا السياق تأكيد دور الأمم المتحدة وصيانتته بوصفها عاملاً فعالاً كبيراً في التعاون بين الدول، وبخاصة التعاون التنموي. وفي ضوء هذا، ترحب حكومة بلدي بمبادرة الأمين العام باقتراح برنامج إصلاح شامل للجمعية العامة يسعى إلى تعزيز كفاءة الأمانة العامة ووضع تركيز أقوى على المسائل الاقتصادية والاجتماعية الإنمائية.

وحكومة سورينام تؤيد بشكل عام مقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام وعناصرها الرئيسية. ومقترحات الإصلاح هذه تمثل في مجموعها مبادرة حسنة التوقيت نرحب بها، وذلك في ضوء الزيادة التدريجية في عالم اليوم، للحاجة إلى عمل عالمي مشترك بشأن عدد من المشاكل الملحة مثل استئصال الفقر، وحالات الطوارئ الإنسانية، ومشاكل اللاجئين، والتغير المناخي والتصحر، ونقص تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية، والمخدرات، ونزع السلاح النووي، وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والديمقراطية وصيانة السلم والأمن في مختلف مناطق العالم.

هذا كله يدعو إلى كفالة أمم متحدة أقوى لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف المتجدد القائم على المصالح المشتركة والمسؤولية المشتركة. ويجب أن نقوي الأمم المتحدة الآن حتى يمكنها مواجهة التحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين.

استراتيجياتنا وجهودنا. ولهذا الغرض ستعقد سورينام عند بداية ١٩٩٨، وبالتنسيق مع غيانا والبرازيل وفرنسا وفنزويلا، مؤتمراً دولياً بشأن وضع استراتيجيات وإجراءات ضد إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ونحن نناشد الملتزمين بخوض هذا الكفاح أن يساعدونا في هذا المسعى.

إن حكومة سورينام، إذ تفكر في دورتنا الاستثنائية المعنية بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، تحيي اعتماد البرنامج الخاص بمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك بيان الالتزام من جانب البلدان الأعضاء. ونحن نتوقع أن يظهر الاستعراض الشامل المقبل لتنفيذه في عام ٢٠٠٢ تقدماً أكبر في تحقيق التنمية المستدامة.

وحكومة سورينام تشعر بالقلق بشأن مسألة تمويل التنمية المستدامة. فمنذ مؤتمر ريو عام ١٩٩٢، لم تف سوى أربع دول متقدمة النمو بالتزاماتها بمقتضى جدول أعمال القرن ٢١ بتحقيق هدف تخصيص ٠.٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولما كانت المساعدة الإنمائية الرسمية قد اتفق على كونها، بالنسبة لمعظم البلدان النامية مصدراً رئيسياً للتمويل الإنمائي الخارجي ولا يمكن الاستعاضة عنها بشكل عام بتدفقات رأسمالية خاصة، أود أن أحث المجتمع المانح على تكثيف الجهود لكل اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية الذي نشهده اليوم.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تفرض تهديداً خطيراً على السلم والأمن الدوليين. إن اتفاق أوسلو لعام ١٩٩٣، الذي وقعه الطرفان، يمثل الأمل في أن يكون الحل الدائم لهذا النزاع قريب المنال، لأنه يرسى أساس سلام دائم في الشرق الأوسط، ونحن نرى أن عملية السلام يجب أن تواصل بسرعة وفقاً لجدول زمني محدد جيداً. ولذلك، نؤيد راعيي عملية السلام في جهودهما لإعادة الطرفين إلى مائدة المفاوضات، رغبة في ضمان سلام دائم في الشرق الأوسط.

اسمحوا لي بأن أبدي ملاحظات قليلة بشأن المسائل الهامة المتعلقة بإصلاح وتقوية الأمم المتحدة وتحقيق تمثيل أكثر إنصافاً في مجلس الأمن. إن منظمنا، منذ مولدها، نمت من ٥٠ دولة عضواً إلى ١٨٥، لكن مجلس الأمن لا يزال يعكس العالم كما كان في ١٩٤٥. لذلك تشدد حكومة سورينام على الحاجة إلى إجراء توسيع في عضوية مجلس الأمن وإلى تمثيل أكثر إنصافاً فيه.



الوطنية من خلال عملية أطلق عليها اسم العولمة. وفي الساحة السياسية الدولية ظهر إجماع متزايد فيما بين مجتمع الأمم والقطاعات العالمية الأخرى على أن المصالح العالمية ينبغي أن تسبق المصالح الوطنية الضيقة.

هذه التغييرات المعقدة في المنظور العالمي تتطلب من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور معزز في الشؤون الدولية حتى لا يصبح هذا التغيير قاسيا خاصة بالنسبة للبلدان النامية. لقد كسبت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة هبة دولية جديدة بفضل انتهاء الممارسات السياسية المسببة للشلل التي سادت في فترة الحرب الباردة. وأصحاب "الخوذ الزرق" ينتشرون اليوم في مواقع كانت في الماضي تعتبر خارج نطاق مسؤولية الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين.

وبنت الأمم المتحدة أيضا صرح توافق دولي في الآراء، عن طريق سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات، معنية بميادين وقضايا مختلفة، مثل المرأة والتنمية والشباب والبيئة وحقوق الإنسان والمسنين والسكان والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية، والتعليم والصحة. وستكون نتائج هذه المؤتمرات والاجتماعات موجها لأفكار وأعمال المجتمع الدولي في الألفية القادمة. وبالإضافة إلى ذلك أكدت الأمم المتحدة قدرتها على أن تتناول بفعالية التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، تلك القدرة التي أعاقها دائما الافتقار إلى الإرادة السياسية والالتزام من جانب الدول الأعضاء.

وبإيجاز، لا يمكن لأي بلد سواء أكان كبيرا أم صغيرا غنيا أم فقيرا، قويا أم ضعيفا، أن يعيش في عزلة، أو أن يعمل على نحو انفرادي في ظل حقائق الوضع الراهن دون أن يعاني من عواقب تلك الأعمال. فهناك الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجرائم التي ترتكب عبر الحدود، ونفاد طبقة الأوزون، والأمطار الحمضية، وانحسار الغابات الاستوائية، وتقدم الصحارى، وتناقص احتياطات المياه الصالحة للشرب، والفقر، والمرض، وغير ذلك من المشاكل التي لا تعترف بالحدود الوطنية؛ ولا يمكن إلا بالعمل الجماعي من جانب الدول الأعضاء في المنظمة منع تقدمها وعكس مسارها.

الأمم المتحدة هي أم التعددية الحقة وينبغي أن تحتل مركز الصدارة عند تفكيرنا في العلاقات الدولية. فالمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتق الهيئة العالمية نتيجة للحقائق الدولية المعاصرة، تتطلب القيام

ومن بين أحسن الطرق لإعادة إقامة الثقة بالأمم المتحدة تعزيز أثر أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على مستوى البلد. وفي هذا الشأن تؤيد الحكومة السورينامية اقتراح إقامة "دار الأمم المتحدة".

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن حكومة جمهورية سورينام ملتزمة بالمشاركة في عملية إصلاح منظمتنا.

ونعتقد أن اقتراحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام خطوة أولى في الاتجاه الصحيح على الرغم من أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ونرى أنه ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة أن تزداد قوة وفعالية وكفاءة حتى تلبى الأولويات التي تضعها دولها الأعضاء، ليس مجرد أولويات الأقوياء اقتصاديا وعسكريا، وبصفة خاصة أولويات الدول الضعيفة والمعرضة للخطر التي ينبغي أن نمنع أن تبقى خارج نطاق الاقتصاد العالمي.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل الفريق ممباتي س. ميرافهي عضو البرلمان ووزير الشؤون الخارجية في بوتسوانا.

**السيد ميرافهي** (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي اسمحوا لي أن أعرب لكم ولو فدكم عن تهانئنا المخلصة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وإننا، في ضوء خبرتكم كدبلوماسي في الأمم المتحدة، تراودنا آمال كبيرة في نجاح رئاستكم لهذه الدورة.

نود أيضا أن نحیی الرئيس السابق سعادة السفير غزالي إسماعيل سفير ماليزيا الذي ستذكر رئاسته للدورة الحادية والخمسين إلى الأبد بما اتسمت به من إبداع ودينامية. نتمنى له كل خير ونشكره ونشكر بلده ماليزيا على هذا العمل الممتاز.

ويستحق الأمين العام السيد كوفي عنان تقديرنا العميق على الطريقة الماهرة التي قاد بها الأمم المتحدة حتى الآن. إن تقريره عن أعمال المنظمة وإصلاحاته الواسعة النطاق لمنظومة الأمم المتحدة تجدد الثقة التي أوليناها إياها عندما انتخبناه قبل تسعة أشهر فقط.

إننا نعيش في عالم يتغير بسرعة. وقد شهدت السنوات القليلة الأخيرة توسعا لا مثيل له في التجارة العالمية، ولا يزال الاتجاه متزايدا دون هوادة. ويتم تجاوز الحدود الوطنية بسهولة نتيجة لتفاعل الاقتصادات

كاف وعلى وجه السرعة لحالات الكوارث الوشيكة الحدوث في مختلف أنحاء العالم ولغير ذلك من احتياجات وشواغل الجنس البشري اليوم.

لقد حدد الأمين العام، في اقتراحات الإصلاح التي قدمها، الاتجاه الذي نسير فيه: وهو الاستجابة التعاونية التي نتوقعها من الدول الأعضاء. وإنني أؤمن بأننا جميعا ننظر بجدية إلى إصلاح الأمم المتحدة. وقد حان الوقت للموافقة على اقتراحات الإصلاح التي حصلت على توافق آراء عام وتطبيق تلك الاقتراحات. إن التزامنا وجديتنا وإخلاصنا لقضية إصلاح الأمم المتحدة ستكون موضع شك إذا لم نكن قد بدأنا مع بداية الدورة الثالثة والخمسين في تطبيق أي اقتراح من اقتراحات الإصلاح الواردة في حزمة الإصلاح المقدمة من الأمين العام.

لا يمكن لأي بلد أو منطقة أو مجموعة من البلدان الادعاء بأن له أو لها الحق في إملاء خطة الإصلاح. إن ما ينبغي وضعه هو خطة للإصلاح تكون متوازنة ومنصفة وغير تمييزية، تجد فيها جميع الدول بلا استثناء تعبيرا عن رغباتها ومصالحها المشتركة. هذا هو المبدأ التوجيهي الذي سيتبعه وفدي في إسهامه في عملية الإصلاح الجارية.

ومجموعة الإصلاحات المتكاملة التي اقترحها الأمين العام ليست القضية الوحيدة الهامة جدا في عملية إصلاح الأمم المتحدة. فقد انقضى ما يقرب من أربع سنوات على المناقشة التي لا تزال جارية حول إصلاح مجلس الأمن دون أن تظهر في الأفق نهاية لها. ومن الواضح أنه ما لم تهبط علينا فجأة حكمة سليمان، فمن غير المحتمل أن نصل إلى خاتمة ناجحة لهذه المناقشة في غضون أربع سنوات أخرى أو حتى فترة أطول كثيرا. ومع ذلك، ظهرت مجموعة من الأفكار التي تؤدي زيادة عضوية مجلس الأمن سواء في فئة الأعضاء الدائمين أو فئة الأعضاء غير الدائمين كيما يعبر المجلس عن تشكيلة الواقع السياسي الدولي اليوم.

لقد كانت بوتسوانا عضوا في مجلس الأمن حتى نهاية العام الماضي، ونحن مقتنعون الآن أكثر من أي وقت مضى بضرورة إصلاح تكوين عضوية مجلس الأمن بالإضافة إلى أساليب عمله وإجراءاته. وقد حان الوقت لكي نصل بالمناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن إلى خاتمة ناجحة حتى يمكن أن تمثل جميع المناطق الجغرافية تمثيلا عادلا في المجلس. ويتعين علينا ألا نسمح بأن تصبح المناقشة عقيمة أو أن تتحول إلى حوار بين الصم والبكم.

بإصلاحات كبيرة في الأمم المتحدة حتى تستجيب اليوم وفي المستقبل بفعالية وكفاءة لاحتياجات وشواغل دولها الأعضاء وشعوب تلك الدول، وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى تنسيق لإزالة التعقيدات الإدارية، واجتثاث الفساد وغيره من الممارسات السيئة، والقضاء على الازدواجية في أنشطة الأجهزة والوكالات والبرامج والصناديق والمكاتب التابعة لها.

بهذه الروح، ترحب بوتسوانا بمبادرات الإصلاح الأخيرة التي قدمها الأمين العام كأساس للمناقشة في عملية الإصلاح. وستتاح الفرصة لوفدي ليعرب في الوقت المناسب عن رأيه في مختلف عناصر حزمة الإصلاحات الشاملة، وفي هذا المنعطف يمكنني أن أقول أن بوتسوانا تميل إلى أن تنظر الجمعية العامة في هذه الحزمة نظرة شاملة، فاقتراحات الإصلاح تشكل وحدة واحدة، وينبغي أن تناقش الأجزاء التي تتكون منها من هذا المنطلق.

وهذا يعني أن عناصر الحزمة - أو الجزء الأكبر منها، كما نأمل - التي لاقت القبول من جانب غالبية الوفود، أو التي تحقق توافق آراء بشأنها سوف تطبق فوراً. ويصح القول إن من اقتراحات كثيرة منها ثورية حقا، كما يرى الأمين العام نفسه، وستغير بصورة إيجابية وعلى نحو دائم طريقة عمل المنظمة إذا تمت الموافقة عليها. فحزمة الإصلاح هي الأشمل والأوسع مدى في تاريخ الأمم المتحدة، وتعد في رأينا استجابة مناسبة لحجم المطالبة بالإصلاح التي ترددت أصداؤها في قاعات المنظمة، وهددت وجودها في بعض الأحيان.

ومن رأي وفدي أن من غير المعقول حقا توقع أن تحظى حزمة الإصلاح كلها بالقبول والموافقة من جانب جميع الوفود في هذه القاعة، ولكنني أشعر بأن الاعتراضات والشكاوى الصادرة من بعض الدوائر بأن هذه الحزمة ليست كافية اعتراضات وشكاوى منافية للعقل. إن الإصلاح كما يذكرنا الأمين العام ليس حدثا ولكنه عملية. وينبغي ألا يكون الإصلاح مبهما وغامضا. ولا يمكن أن يكون مرادفا لتخفيض حجم المنظمة إلى درجة تحرمها من المتطلبات البشرية والموارد المادية اللازمة لها حتى توفر الخدمات للدول الأعضاء وبصفة خاصة للبلدان النامية.

مثل هذا الإصلاح سيكون ضارا بفعالية الأمم المتحدة. وينبغي أن يؤدي الإصلاح إلى أمم متحدة أكثر فعالية وأكثر كفاءة، قادرة على التوقع والاستجابة على نحو

عقد مؤتمر للسلام يمكن من خلاله تسوية صراعهم الذي يقتتل فيه الأشقاء والذي طال أمده وذلك بصورة نهائية وحاسمة.

ويوجد الآن إحساس بأمل متجدد بأن الجهود الجارية لحسم الصراع في الصحراء الغربية ستكفل بالنجاح. ويحدونا الأمل والرغبة في أن يتمكن الأمين العام من خلال مبعوثه الشخصي السيد جيمس بيكر من تحقيق انطلاقة من شأنها أن تؤدي إلى تسوية نهائية للصراع بشأن الصحراء الغربية في المستقبل القريب جدا.

أما الحالة في سيراليون فتبعث على القلق. فقد كانت الإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطية في سيراليون قبل خمسة أشهر من الأحداث المؤسفة للغاية إذ أنها أبطلت المكاسب السياسية التي كانت قد تحققت في ذلك البلد. وقد اتخذ المجتمع الدولي الاتجاه الصحيح بتوضيحه أنه لم يعد يتحمل أي دكتاتوريات عسكرية. وينبغي أن يكون رفض العصبة العسكرية الحاكمة في سيراليون وعزلها دوليا بمثابة تحذير للقادة العسكريين الذين توجد لديهم خطط مماثلة بأن الحكم العسكري لم يعد مقبولا مهما كانت مبرراته. إن صناديق الاقتراع وليس الرصاص يجب أن تكون الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تغيير القيادة السياسية.

وبينما لا تزال الحالة في منطقة البلقان متوترة بشكل عام، فإن هناك بصيصا من النور في نهاية النفق مما يعد مؤشرا بقرب وصول حقبة جديدة من المصالحة الوطنية في الدول التي كانت يوغوسلافيا السابقة تتألف منها. لقد حان الوقت لكي تدرك شتى الجماعات العرقية في يوغوسلافيا السابقة أنه لن يكون بوسع أي بلد من بلدانها البقاء كدولة تقوم على أساس عرقي محض دون أن تسبب توترات سياسية وتوقظ من جديد الكراهيات التي تعود إلى قرون عديدة مضت. فمستقبل هذه الجماعات ومصيرها مرتبطان - لحسن الحظ أو لسوءه - ارتباطا لا ينفصم جغرافيا وتاريخيا. وعلى هذه الدول أن تقبل مصيرها على علاقاته. إن الصراعات والحروب لم تحسم مشكلة التكوين العرقي لهذه الدول في الماضي، ومن غير المحتمل أن تحسمها في المستقبل.

ونحیی الأمين العام على مبادرته الأخيرة التي جمعت معا قادة الجانبين في الصراع القبرصي في نيويورك ليتباحثا معا. ونحن نشجعه على أن يواصل مساعيه الحميدة إلى أن يصل الطرفان إلى حل نهائي لهذا الصراع الذي طال واستمر عدة عقود.

ومن القضايا الأخرى التي لا تزال تمثل مصدرا للقلق البالغ والحسرة لوفدي السلامة المالية للمنظمة. فلا يمكن أن نتوقع من الأمم المتحدة أن تؤدي واجباتها دون أن توفر شريان الحياة المالي اللازم لذلك. وبعبارة أخرى، لا يمكن تشغيل الأمم المتحدة على أساس ميزانية تقشفية ونتوقع منها أن تضطلع بالمسؤوليات الجسيمة التي تفرضها عليها الدول الأعضاء كل يوم. لذلك يكون من الحتمي أن توفي جميع الدول دون استثناء بالتزاماتها المالية لهذه المنظمة في الوقت المحدد وبالكامل ودون أية شروط، وأن تقوم على وجه الاستعجال بتصفية كل المتأخرات التي عليها.

لقد أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا في النضال من أجل إرساء الديمقراطية في كل أنحاء العالم منذ انتهاء الحرب الباردة. واليوم، تعيش شعوب وأمم عبر التشكيلة الواسعة من بلدان القارة الأفريقية في سلام وطمأنينة نسبيين، وتشارك في عملية إعادة بناء اقتصاداتها الوطنية وذلك بفضل ظهور ثقافة الديمقراطية. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن الواقع هو أن أفريقيا ما زالت تؤرقها صراعات مميتة.

ومع ذلك، يسعدنا أن نعترف بأن القتال قد توقف في ليبيريا. وأخيرا وبعد طول انتظار، اختار الشعب الليبيري قادته بحرية وكان حكمه هذا موضع احترام.

واليوم تتمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية التي عانت طويلا ونهبت اقتصاديا بسلام وأمن نسبيين بعد أن مرت بأزمة قصيرة ولكنها مدمرة انتهت بالإطاحة بدكتاتورية استمرت ٣٢ عاما. ويحتاج شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تفهم المجتمع الدولي له وتعاطفه معه وهو يجاهد في سبيل تعمير بلده.

ولا تزال التسوية النهائية للصراع في أنغولا أمرا بعيد المنال للمجتمع الدولي، إلا أنه لم يحدث أي استئناف للأعمال القتالية حتى الآن بفضل من الله. وإحراز التقدم يجري ببطء ممل نتيجة لعدم احترام الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا، ولا سيما رفضه نزع سلاح قواته وتسريحها. وعلى الأمم المتحدة أن تراقب عن كثب الحالة في أنغولا كيما تضمن ألا يتخذ التقدم البطيء وضع الدوام أو يؤدي إلى إلغاء المكاسب التي تحققت حتى الآن في إطار عملية لوساكا.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اهتمامه بشكل أوثق بالحالة في الصومال، وأن يساعد الأطراف الصومالية على

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد يونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين).

وللأسف فإن المساعدة متعددة الأطراف تنخفض بسرعة في مواجهة الفقر المتزايد في البلدان النامية. وحفنة فقط من البلدان المتقدمة النمو هي التي تضي بنسبة الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت نفسه، لا تتدفق رؤوس الأموال الخاصة إلا إلى عدد قليل من البلدان. وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها غير قادرة كذلك على تنفيذ ولاياتها نظرا لافتقارها إلى الموارد. ومن الضروري وقف هذا الاتجاه بل وعكسه عن طريق تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

ولكي تضرب التنمية الحقيقية جذورها في البلدان النامية، ينبغي توفير مناخ دولي موثق يعالج قضايا محددة مثل استقرار الاقتصاد الكلي، وإقامة نظم تجارية أكثر انفتاحا في البلدان المتقدمة النمو، ونظم مالية مستقرة، ومبادرات معقولة لتخفيف الدين، مثل تلك التي اقترحتها البنك الدولي في مبادراته للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتدفعات مالية أكبر من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل كذلك جهودا متضافرة لدعم البرامج الإنمائية في البلدان النامية في مجالات بناء القدرات والبنى التحتية وتنمية القوى العاملة.

ومن الجلي أنه ستكون هناك حاجة أكيدة لعكس التوجه السياسي والاقتصادي للبلدان المتقدمة النمو لتحقيق رخاء عالمي بغية تحقيق هذه الأهداف. وما تفتقر إليه الدوائر البيروقراطية المسؤولة عن التنمية في العديد من البلدان المتقدمة النمو هو هذا النمط من التفكير المستنير الذي سيعود بالخير اقتصاديا وسياسيا على العدد الأكبر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن إيماننا بالأمم المتحدة بوصفها محط آمال البشرية وتطلعاتها يظل، على الدوام، أصيلا وعميقا وغير قابل للتزعزع. إننا بلد ناشئ ونام في عالم مضطرب - عالم يتنازع قطبان متناقضان هما العولمة الكاسحة والانعزالية المنبعثة من جديد. وبقاؤنا رهن بهذه المنظمة العالمية وميثاقها، الذي نتعهد بالالتزام به والإخلاص غير المحدود له.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل رافائيل فليتشر، وزير الخارجية والشؤون القانونية والحكم المحلي في غرينادا.

وتؤيد بوتسوانا عملية السلام في الشرق الأوسط. لقد دلت التجربة على أن السلام في ذلك الأتون المستعر للصراع المعقد لا يمكن تحقيقه عن طريق الحرب وإراقة الدماء. إن المفاوضات الدؤوبة والمستفيضة التي تجرى في جو يتسم بالأخذ والعطاء هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى النتيجة المنشودة: وهي تحقيق السلام الذي يتوق إليه الجميع في الشرق الأوسط.

ويحدونا الأمل في أن تدرك دولة إسرائيل ما لبناء مستوطنات جديدة على الأراضي الفلسطينية من حساسيات. فقد ساهم ذلك بقدر غير يسير في الأزمة الحالية في عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي ألا يدخر وسع في سبيل إعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها الطبيعي حتى يمكن أن تتحقق آمال وتطلعات شعوب تلك المنطقة في العيش معا في سلام وحسن جوار.

ونرحب بالمحادثات الجارية بين شطري كوريا التي تشارك فيها أيضا الصين والولايات المتحدة. ويحدونا أمل وطيد في أن تؤدي هذه المحادثات إلى خفض التوترات السياسية في شبه جزيرة كوريا وإلى أن يتوصل شطرا كوريا من الآن فصاعدا إلى إقرار أرضية مشتركة تساعد في إعادة توحيد بلدهما المقسم في نهاية المطاف.

وأود أن أرحب بما تم مؤخرا من إبرام اتفاقية لحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. وأرجو أن تحظى هذه الاتفاقية بالتأييد من جميع الدول. إن الألغام المضادة للأفراد هي من أدوات الحرب الشيطانية والجبانة، إذ أنها تقتل وتشوه عشوائيا ضحاياها الذين لا يتوقعونها. لقد كان يتعين أن تحظر منذ وقت طويل قبل أن تتسبب في إزهاق أرواح كثيرة وبتر أطراف أناس عديدين. ولدينا رغبة عارمة في أن تحظى هذه الاتفاقية بتأييد جميع الدول الأعضاء. ومن المأمول أن تستغل الخبرة المكتسبة من الحملة التي نظمت لوضع وإبرام هذه الاتفاقية بتطبيقها على جميع أسلحة الدمار الشامل.

ولا تزال عدة بلدان نامية تصارع مشاكل اقتصادية واجتماعية مروعة. وعدد البلدان التي ما زالت شعوبها تعيش في فقر مدقع وتفتقر إلى التغذية الأساسية في تزايد، لا سيما في أفريقيا.

وبالنيابة عن وفدي، أعرب لهذه الجمعية عن أحر تحيات حكومة غرينادا وشعبها. وأعرب كذلك عن أصدق تهانئنا للسيد كوفي عنان على تسنمه منصب الأمين العام، وعلى طريقته في تصريف الواجبات التي وضعها ذلك المنصب على عاتقه. ونحن جد سعداء بالفضيلة التي أبدأها، ونؤمن بأن درايته العميقة بالأمم المتحدة بشير خير على قيادته سعياً لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

إن حكومتي سرها التزامه بإصلاح المنظمة وشعرت بالاطمئنان إلى جهوده الرامية إلى صياغة منظومة أمم متحدة أكثر فعالية وكفاءة. ويحدونا أمل في أن تتمثل إحدى الفوائد التي ستنتج عن منظومة محسنة على هذا النحو في تعزيز العافية الاقتصادية للدول النامية الصغيرة، مثل دولتنا؛ كما نأمل ألا تحبط جهوده لتحقيق المنظومة المرجوة بعدم سداد مجمل المبالغ الكبيرة المستحقة.

إن وفدي يشاركني في الإعراب عن التهاني للسيد هينادي أودوفينكو ممثل أوكرانيا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. ونشيد بالسيد غزالي اسماعيل ممثل ماليزيا لتصريفه الممتاز لأعمال الدورة الحادية والخمسين.

إن البيئة العالمية المتغيرة بسرعة تفرض تحديات جسماً على الدول الصغيرة، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة مثل غرينادا. وتفرض نفس التحديات على الأمم المتحدة، التي يرجع سبب وجودها ذاته إلى اعتماد مبدأ الإخاء بين الأمم الذي يهتدي بالإيمان العام بمفهوم تمكين الفضيلة عن طريق توفير الوسائل الكافية والمناسبة حتى يمكن أن يسود الحق في المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، لا بد من استرعاء الانتباه بوجه خاص إلى فكرة التجارة العالمية وتحريرها على النحو الذي تنظمه حالياً منظمة التجارة العالمية، بما فيها من أوجه عدم اتساق متأصلة، تعمل في غير صالح الاقتصادات الصغيرة. وإن قواعد منظمة التجارة العالمية المتصلة الآن بمنتجات الزراعة والصناعة الزراعية تشهد على الإجحاف الذي أنزل بأولئك منا الذين يعيشون ويعملون داخل حدود الاقتصادات الصغيرة - كما يشهد الحكم الأخير بشأن الموز الذي يؤكد على عدم الحساسية التي تبدت في التحدي الذي أثار إصدار الحكم.

وعلاوة على ذلك تقتضي اتفاقات جولة أوروغواي جدول أعمال تشريعيًا واسعاً من جانب غرينادا كما تقتضي ذلك دون ما شك من معظم البلدان النامية. إن

السيد فليتشر (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
في خطابي أمام هذه الجمعية الموقرة العام الماضي، وجهت الانتباه إلى أهمية الفضيلة، وبالإضافة إلى ذلك، إلى تعزيز إطلاق القوة الكامنة في الفضيلة، عن طريق إتاحة الوسائل المناسبة. وعلاوة على ذلك، دعوت إلى التأمل في التماثل الجوهرى بين جميع البشر ودعوت إلى اعتماد ذلك بالاقتـران بالتزام حقيقي بالفضيلة، بوصفهما المبدأين اللذين تسترشد بهما الجمعية العامة عندما تتناول واقع التفاعل البشري في عالمنا المعاصر وتتداول بشأنه.

وما يصح بالنسبة لأي مجتمع أو دولة منفردة، يصح بالنسبة للمجتمع الدولي بكامله. والأخلاق هي العلم الذي يهدف إلى إيجاد الرجل الصالح والمرأة الصالحة، بينما السياسة هي العلم الذي يرمي إلى صياغة المجتمع الصالح. وبالتالي، يجب أن تستند السياسة إلى الأخلاق وأن تتأثر بها على الدوام.

وهذا لا شك مثل أعلى. ومع ذلك، يجب أن نسعى باستمرار لتحقيقه إذا أردنا تحقيق السلام داخل الدول وفيما بينها - السلام الذي وصفه توما الأكويني بأنه هدوء النظام.

وفي هذا العصر الذي يتسم بتسارع التغيير في مجالات عديدة جداً في كل جزء من مجتمعاتنا المتنوع، من الأهمية البالغة لرفاه كل من مجتمعاتنا الوطنية المنفردة، كما هو لرفاه المجتمع العالمي الدولي الشامل، أن نقر بالقيم والمبادئ التي بطبعها لا تتغير، وأن نتقيد بها ونخلص لها.

وإحدى هذه القيم التي لا تتغير هي قيمة الحق - الحق الأخلاقي، الذي تصوره أفلاطون بوصفه فضيلة العدالة، والذي حدده القانون الروماني بوصفه الحق، أو القانون الأخلاقي. والواقع أنه لأمر ذو مغزى أن يعتبر أفلاطون وظيفة التعليم بأكملها استشارة أفضل الأشياء الكامنة في النفس، والقيام بذلك عن طريق توجيه النفس إلى الأمور الصحيحة.

ويشرفني شرفاً عظيماً أن أخطب هذه الجمعية، باسم غرينادا، حكومة وشعباً، في دورتها العادية الثانية والخمسين التي يجب أن يكون الموضوع الغلاب فيها موضوع التغيير، وكذلك استهلال التغيير وتأسيسه وإدارته إدارة حصيفة في متابعة الشؤون الدولية وتصريفها.

الذاتية - وذلك عن طريق تعزيز قطاعي الشركات الصغيرة والمنشآت الصغيرة جدا. لأننا مقتنعون بأن تنمية هذين القطاعين تتسم بأهمية حاسمة للعملية التي نفضلها من أجل تنميتنا الوطنية. ونعتقد أن شعبنا سينمو، عن طريق هذه المساعي، في كنف الكرامة والاعتماد على الذات.

وستواصل حكومتي توفير بيئة تمكينية للقطاع الخاص لكي يزدهر ويتوسع. ونحن نطمح شراكة نشطة مع المؤسسات المتعددة الأطراف والمجتمع الدولي عن طريق المشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا والمساعدة المالية والتقنية لتوفير زخم للنمو الاقتصادي المستمر.

ولا يمكن أن تزدهر الديمقراطية والحكم الصالح إلا في بيئة السلام - بيئة تتسم بهدوء النظام؛ ليس النظام المفروض بل النظام الذي ينبع من الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل بين الأفراد الذين يتكون منهم مجتمع بعينه؛ النظام الذي يعاد تنشيطه وتعززه بصورة مستمرة نتيجة الحب المتبادل؛ النظام الذي يؤكد الحقيقة القائلة "أصلي أصلهم، وضميري ضميرهم، واعتقادي اعتقادهم، وحجتي حججتهم". وفي هذا السياق نوجه الاهتمام إلى ظاهرة الإرهاب التي ظهرت مؤخرا في منطقة الكاريبي وتمثلت في الهجمات بالقنابل في كوبا.

إن نوع النظام المشار إليه من شأنه أن ينطوي على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، والرخاء الحقيقي الفردي والمجتمعي.

وعلى صعيد المجتمع الدولي لا يمكن أن يتحقق هذا النظام إلا عن طريق مفهوم وممارسة نظام إنساني عالمي جديد كالذي طرحه رئيس غيانا الراحل شادي جاغان وأكده قادة مجموعة البلدان السبعة في إعلانهم المعنون "إنجاح العولمة لمصلحة الجميع". (A/51/208، المرفق الثاني).

إن ممارسة السياسة الحقة فيما يتصل بإقامة الأخوة فيما بين الدول تقتضي أن نسعى إلى إنشاء هذا النظام الإنساني العالمي الجديد.

وفي إطار هذا النظام العالمي الإنساني لا بد من استئصال عبء الديون الخانقة الباعث على الشلل الذي يبتلي الفقراء وينزع إنسانية البلدان الأشد فقرا في العالم. كذلك ينبغي مكافحة التدهور البيئي والسعي من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة، لا سيما في البلدان الأكثر فقرا وبوجه خاص البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

القوانين الوطنية في مجالات السلع والخدمات وكذلك الملكية الفكرية يجب مراجعتها ولا بد من إدخال تغييرات تشريعية واسعة. ولهذا ينبغي أن نحوز على الخبرة القانونية الضرورية اللازمة للعمل على هذا المشروع حتى يتحقق التنفيذ بالكامل، وكل ذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٠.

وبطبيعة الحال سوف نستغل المساعدة المتاحة في إطار منظمة التجارة العالمية وكذلك المساعدة التي تعرضها الهيئات الدولية مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

مع ذلك لا بد أن نذكر صراحة أن غرينادا ترى أن اتفاقات جولة أوروغواي ألقت على عاتق الدول النامية الصغيرة أعباء أكبر بكثير من الفوائد التي يفترض أن تحققها تحت راية التجارة العالمية الحرة - على الأقل في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور ما لم تتخذ تدابير تصحيحية عما قريب.

وما زالت حكومتي تبذل جهودها لإعادة هيكلة اقتصاد غرينادا وهي تنفذ برنامجا لتنوع الاقتصاد. وهذا ينطوي على توسيع وتعزيز قطاعات مثل الصناعات التجهيزية الزراعية والصناعات التحويلية الخفيفة والحرف والخدمات مثل خدمات المالية الخارجية - والسياحة والزراعة.

وعلى الرغم من ذلك تعي حكومتي تماما أن نجاح سياساتها الاقتصادية سيتوقف إلى حد كبير على دعم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وكذلك على دعم البلدان الصديقة فيما يتصل بالتدريب ونشر المعرفة والمهارات وكذلك في مجال إنشاء المنشآت والمرافق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للنمو الاقتصادي الثانوي.

وتبعاً لذلك يسر حكومتي أن تسجل في محاضر هذه الجمعية تقديرها وامتنانها للمساعدة التي حظيت بها غرينادا حتى الآن وكذلك للمساعدة التي نتلقاها حاليا من الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق لومي، ومن البلدان الصديقة الأخرى.

وبالرغم من القيود التي أشرت إليها وغيرها تواصل حكومتي جهودها لحفز العمالة وتعزيز القدرة على اكتساب العمالة. وفي هذا الصدد الأخير، نحن الآن بصدد تنظيم التدريب أثناء الوظيفة لشباننا العاطلين عن العمل، مع توسيع نطاق البرامج الرسمية للتدريب على المهارات. وأما بشأن حفز العمالة ينصب التأكيد خاصة على العمالة

وإن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات جدير بالثناء حقاً، ويسر غرينادا أنها تشارك بنشاط فيه بأقصى ما في وسعها من سرعة.

مع ذلك، لا بد للمرء أن يعترف بأن هذا البرنامج لا يوفر، ولا يقدم، الحماية التي يحتاجها شعبنا - وخاصة شبابنا - من سحر استعمال المخدرات ومن المحنة التي تصيب في نهاية المطاف الناقلين الصغار، أو من يسمون بالبغال. ومن المؤكد أنه يمكن الحد بصورة كبيرة من الشحنات العابرة، إن لم يكن وقفها بالكامل، عن طريق إجراء دولي متضافر محكم التخطيط.

إن شعور حكومتي بالقلق على الشباب والأطفال لا يقتصر على غرينادا. كما لا يقتصر على أشقائنا وشقيقاتنا في الجماعة الكاريبية أو في رابطة الدول الكاريبية. فهذا الشعور يحتضن بذراعيه الشباب والأطفال في كل مكان. إننا ندين استغلال الشباب والأطفال بكافة أشكاله وصوره. ونعلن رفضنا لاستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية والبغاء.

وترحب حكومتي بالتوصل مؤخراً إلى إبرام اتفاقية للحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد، ونحث على الإسراع بصورة ملموسة في التدمير المدروس لتلك الألغام التي تركتها الحروب باختلاف نطاقاتها.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، تؤيد غرينادا تأييداً لا لبس فيه توسيع عضويته بطريقة تيسر ممارسة السياسة الفعلية في المجتمع الدولي عموماً. وهذا ينطوي في اعتقادنا على زيادة العضوية في فئتيها الدائمة وغير الدائمة على السواء.

وفي رأينا، ينبغي أن تتسم الزيادة بفئتيها بوجود ملموس للبلدان النامية. فالمطلوب في رأي غرينادا من إصلاح مجلس الأمن ليس مجرد المزيد من نفس نوع التوزيع للمفهوم، وإنما المزيد من الإنصاف بين العناصر المكونة لطيف هذا المفهوم.

إن فكرة الإنصاف بحد ذاتها تطرح لا محالة فكرة العدالة. وفي سياق العدالة في الأمم المتحدة، تنبع من دون أي عناء قضية جمهورية الصين في تايوان. وبالنسبة لكل من يؤيدون مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، فإن قضية العضوية في الأمم المتحدة لجمهورية الصين في تايوان قضية مقنعة، بل لا يمكن الطعن فيها. لأن أفراد ذلك الشعب اختاروا، قبل ٥٠ عاماً تقريبا، تقرير المصير. وقد صوتوا بأقدامهم عندما انتقلوا من بيوتهم في البر

وكذلك بالنسبة لاستئصال الفقر على الصعيد العالمي ويجدر في هذا الصدد أن أكرر ملاحظة الرايت أونراجل كلاري شورت وزيرة الدولة للتنمية الدولية في المملكة المتحدة

"إن العالم الذي يعيش فيه واحد من كل خمسة من سكانه في فقر مدقع هو بالتأكيد ليس عادلاً كما أنه عديم الاستقرار بصورة خطيرة".

إن الكوارث الطبيعية، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة، تحتاج إلى اهتمام خاص من جانب أخوة الدول. وإن الكارثة التي حلت مؤخراً بمونتسيرات تعلن بصورة مدوية عن الحاجة إلى قيام برنامج للأمم المتحدة لمعالجة عواقب مثل هذا التدمير الطبيعي.

وترحب غرينادا بمبادرة الأمم المتحدة الأخيرة فيما يتصل بهائيتي وتحيي كل بلد شارك في هذا المسعى النبيل، كما تحيي منظمة الأمم المتحدة وموظفيها الذين استلهمت هذه المبادرة رؤيتهم.

كما نرحب بالخطوات الرامية إلى تحقيق السلام بين الأطراف في بلدان في أمريكا الوسطى ونشيد بها. وغرينادا بوصفها الرئيس الحالي لرابطة دول الكاريبي تبتهج بهذا العمل لأننا عن طريق الرابطة نسعى في منطقة الكاريبي إلى توسيع وتعميق عملية التكامل بين الدول الجزرية في الكاريبي والدول القارية التي يغسل البحر الكاريبي شواطئها - وهذا يشمل كوبا.

إن حكومتي تعي بشدة أن الدول الصغيرة معرضة بصورة متميزة لانتهاك سلامتها الإقليمية، حيث أنها لا تملك الأموال اللازمة لدرء التعدي في المناطق القريبة من حدودها. وكلما كبر حجم هذه الدول القارية الفقيرة ازداد تعرضها المتميز.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، لا سيما الواقعة في الكاريبي، حيث لا يحق الخطر بالسلامة الإقليمية بقدر ما يحق بالأمن، ينجم هذا الخطر بالمثل عن العاملين في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، سواء في الشراء أو البيع. وقد أصبحت دولنا الجزرية الصغيرة في الكاريبي مراكز أولية وثانوية للشحنات العابرة في طريقها من كبار المنتجين إلى أمثالهم من كبار المستهلكين. ولهذا تطلب حكومتي بإخلاص من هذه الجمعية النبيلة أن تعالج هذه المسألة وفقاً للقواعد الأخلاقية للسياسة الصادقة المتعلقة بالمجتمع الدولي للجنس البشري.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، ويجب أن تلقيها الوفود من مقاعدها؟

السيد متوشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أورد وزير خارجية جمهورية بيلاروس في بيانه أمام الجمعية بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ عدة إشارات إلى عملية توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي وكيف تنظر حكومة جمهورية بيلاروس إلى تلك العملية.

وقد طلبنا أن نمارس حقنا في الرد ليس بهدف الدخول في جدال، إذ أننا ندرك أن بيلاروس لها موقف خاص بها في هذا الموضوع. ومع ذلك أدهشنا الأسلوب الذي اختار وزير الخارجية أن يعبر به عن موقف بلده. إذ قال بشكل خاص:

"وفي حالة وجود دولة على حدودنا الغربية غير الدولة البولندية الصديقة ذات السيادة التي نعرفها الآن، ولكن منظمة عسكرية، فمن شأن ذلك أن يدفعنا يقينا إلى القيام بجدية بتحليل اعتبارات أمننا الوطني وبإعادة النظر فيها".

وبعد الاستماع إلى بيان من هذا النوع يحق للمرء على الأقل أن يطرح بعض الأسئلة الجديدة. هل أراد وزير الخارجية أن يوحي بأن جمهورية بولندا الصديقة ذات السيادة التي أشار إليها قد تختفي فجأة، ليحل محلها ما وصفه بمنظمة عسكرية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يجعله يعتقد ذلك؟

وإذا أراد وزير خارجية بيلاروس أن يشير في هذا الجزء من بيانه الذي ذكرته للتو إلى الآثار المترتبة على دخول بولندا منظمة حلف شمال الأطلسي نود أن نؤكد له التالي: إن بولندا، بوصفها عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي، ستبقى دولة ذات سيادة وصديقة وجارة لبيلاروس. وأي محاولة للإيحاء بعكس ذلك، غير مقبولة بالنسبة لنا. ونأمل ألا يكون القصد من العبارات التي اختارها وزير خارجية بيلاروس مثل تلك المحاولة.

فعلاقات حسن الجوار والصداقة بين بولندا وبيلاروس تشكل رصيда تاريخيا هاما. وبولندا لا تدخر جهدا

الصيني إلى جزيرة تايوان، ويمارس اليوم ٢١,٣ مليون نسمة الديمقراطية في جمهورية الصين في تايوان. إن منجزاتهم الاقتصادية معروفة جيدا وعلى نطاق واسع، وكذلك استعدادهم للمشاركة في المجتمع الدولي كعضو في الأمم المتحدة.

ما المطلوب من جمهورية الصين أن تفعل أكثر مما فعلت للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة؟ هذا سؤال يراود المرء، وردى هو: العدالة. إن ذكر كلمة العدالة يعيد إلى الذاكرة ملاحظتين ثابقتين تستأهلان مشاطرتيها في هذه الجمعية النبيلة. أولا، قدم رينهولد نايبير، في مقدمته للكتاب المعنون "أطفال النور وأطفال الظلام"، التعليق التالي على العدالة:

"إن قدرة الإنسان على ممارسة العدالة تجعل الديمقراطية ممكنة، ولكن ميل الإنسان إلى الظلم يجعل الديمقراطية ضرورية".

ولنا أن نتساءل حول أصل هذا الميل إلى الظلم. ولكن سواء نجحنا أو فشلنا في تحديد الأصل فإن الطريقة الفعالة للتعامل مع هذا الميل يوفرها التصميم الذي وضعه أفلاطون للتعليم، الذي يتركز على تعريض الروح للأموح الخيرة.

وثانيا، عرض ساول بيلو في مقدمته لدراسة آلان بلوم المثيرة للتفكير بشأن التعليم العالي في أمريكا - والذي كان، قبل عقد واحد، أكثر الكتب رواجاً في عصره، وجهة نظر ذات أهمية خاصة بالنسبة لفكرة تعريض الروح للأموح الخيرة. ويجادل ساول بيلو أنه:

"في البلبلية الكبرى هناك سبيل مفتوح إلى الروح ... وهذا السبيل موجود دائما، وعلينا أن نبقية مفتوحا، لنتمكن من الوصول إلى أعماقنا - إلى ذلك العمق الذي يدرك وعينا الأعلى ... ولا بد للروح أن تجد مكانها وأن تصمد فيه ضد القوى المعادية، المجسدة أحيانا في أفكار تنكر كثيرا وجودها، وتبدو في كثير من الأحيان أنها تحاول طمسها بالكامل".

وقد تتساءل الجمعية، "كيف تصمد الروح في مكانها؟" وجوابي هو: عن طريق الفضيلة والتعرض المستمر للأموح الخيرة. فلتبقي راية الخير مرفوعة.

أسأل الله أن يبارك رئيس هذه الدورة الثانية والخمسين لهذه الجمعية النبيلة، وكل المشاركين فيها، وبفضل عنايته سيحدث تحول مبارك لعالمنا.



والمشاكل الحالية لبوروندي نشأت نتيجة التقاء مختلف العناصر ومختلف الأحداث السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية التي يصعب كثيرا الخوض فيها هنا الآن أمام الجمعية العامة.

والحظر الاقتصادي التام وغير القانوني المفروض على شعب بوروندي لأكثر من سنة لا يسهم بأي حال في استعادة السلام. بل إنه، على العكس، يقتل شعبا بالتجويج والمرض، وكأن إبادة الأجناس وغيرها من المذابح التي مورست ضده لم تكن تجربة كافية. ونحن نرجو من المسؤولين عن هذا الحظر أن يرفعوه لأن أكثر الناس تضررا منه هم أضعف الناس، ومن بينهم العديد من الأطفال، وهم يستحقون الحماية من الجميع.

وإذا ما انتقلنا إلى مسألة لاجئي بوروندي فقد وقّعت بوروندي على كل اتفاق للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وكذلك على الاتفاقات الثلاثية الأطراف بين بوروندي وتنزانيا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المتعلقة بهذا الموضوع. ويجب أن تُسخر كل الوسائل لحل هذه المسألة في الإطار المشار إليه.

ولن أطيل على الجمعية أكثر من ذلك، ولكنني أود في الختام أن أعيد تأكيد التزام بوروندي شعبا وحكومة بالسعي في سبيل حل سلمي للأزمة الحالية عن طريق المفاوضات السياسية المفتوحة لجميع الأطراف المعنية.

إن الحوار هو الطريق الوحيد لإعادة بناء الثقة والسلم والديمقراطية في بلدي.

لتعزيزها. ونود أن نؤكد لأصدقائنا في بيلاروس أن وجود دولة صديقة وذات سيادة في الجوار بلا شك رغبة مشتركة بين الطرفين.

السيد نداروزاني (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في يوم الجمعة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ استمعنا في نهاية اليوم إلى بيان من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا الاتحادية ممارسة لحق الرد على كالبيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وزير العلاقات الخارجية والتعاون في بوروندي.

وباسم وفدي، لن أتطرق إلى كل النقاط التي ذكرها زميلي، ولكنني أود فقط في البداية أن أرحب بالاهتمام الذي أبدته تنزانيا والمجتمع الدولي بمساعدة شعب وحكومة بوروندي في جهودهما للخروج من الأزمة التي استمرت أربع سنوات.

وفي تلك الجهود يظل شعب بوروندي العنصر الأساسي، ولا يمكن إيجاد حل للأزمة بدون شعبنا، حتى ولو كان حلا يأتي من المجتمع الدولي.

وحكومة بوروندي، حرصا منها على ذلك ظلت منسغلة مدة تزيد على العام في عملية سلام تقوم على أساس تشاور واسع النطاق مع شعبنا من خلال الحوار الداخلي، وعلى أساس مؤتمرات السلام المنعقدة في الخارج، حتى يتمكن جميع أبناء الشعب البوروندي، وبدون استثناء، من المشاركة في المفاوضات السياسية الشاملة والمفتوحة لكل الأطراف المعنية بالنزاع في بوروندي.

وإننا نحیی الجهود التي قام بها عدد من المبعوثين الخاصين والممثلين من المجتمع الدولي إلى جانب الوسيط المعين لهذه المهمة، ولكننا نأمل أيضا في أن تزول العقبات التي أشار إليها رئيس وفد بوروندي في بيانه بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، والتي تقف في طريق هذه الوساطة، حتى يمكن زيادة فرص النجاح في المرحلة الثانية من المفاوضات السياسية المفتوحة للجميع. وتنتظر حكومة بوروندي استشارة من الوسيط بشأن مكان وتاريخ افتتاح هذه المفاوضات.

وفضلا عن ذلك نحن مقتنعون بأن هذه العقبات لا يمكن أن تنسب إلى أي من أصدقائنا ولا إلى أي بلد صديق لنا يعمل من أجل السلام في بوروندي.

**السيد جابر (جمهورية تنزانيا المتحدة)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى ممثل بوروندي. وإذ لم يتضمن بيانه عنصرا جديدا، أود أن أكرر تأكيد ما قاله وفدي في هذه الجمعية يوم الجمعة الماضي. وهو أن مشاكل بوروندي ليست ثنائية مع تنزانيا أو في الواقع مع المنطقة. وإنما هي مشاكل فيما بين أبناء شعبها. ومحاولة إضفاء الطابع الخارجي على هذه المشاكل مؤسفة وينبغي رفضها.

لقد أكد بلدي أن رغبته الوحيدة هي تقديم المساعدة. وليست له خطط سياسية في ذلك البلد. ويتوقف الأمر على السلطات البوروندية في أن تيسر لتنزانيا وللمجتمع الدولي في الواقع تقديم المساعدة. ولا يمكننا أن نساعد وأن نفعل ذلك بفعالية ما لم تواجه السلطات البوروندية واقع التسوية السلمية. فلا بديل لذلك.

والإتهام بالانحياز أو العدوان المسلح أو انعدام الأمن في الموقع كلها ستار من الدخان لإخفاء عدم الرغبة العميق لدى السلطات العسكرية البوروندية في السعي إلى تسوية سياسية. وهذا ينبغي أن يرفض.

وبلدي لا يزال ملتزما بتيسير الحوار والسلام في بوروندي. فبوروندي المسالمة جارية أفضل للتفاعل والتجارة. ونحن نتطلع إلى اليوم الذي نتخلص فيه من دورات تدفق اللاجئين، ولا يكون فيه الشعب البوروندي عائشا في حالة خوف دائم، ويكون البلد مستقرا وآمنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠